المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد الثامن عشر، يوليو 2024)

أثر توازن القوى على الأمن والاستقرار الإقليمي - الخليج العربي نموذجاً [1]

محمد محمد سعيد الدرمكي
باحث العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
drmoh1614@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/12/5، وتم قبوله للنشر في 2023/11/14.

الملخص

تحاول هذه الورقة تعميق الفهم حول مفهوم "توازن القوى" كونه أحد المفاهيم المحورية في العلاقات الدولية، خاصة المدرسة الواقعية، كما أنه مفتاح لفهم أنماط السلوك في البيئة الدولية التي تتسم بالفوضى. وتناقش الورقة قدرات دول الخليج العربي وسلوكها الخارجي من أجل حماية أمنها من التهديدات الداخلية أو الخارجية، من خلال سعيها إلى تحقيق (توازن قوى إقليمي)، إذا تستند الورقة إلى تقسيم منطقة الخليج العربي إلى دول مجلس التعاون الخليجي من جهة وإيران من جهة آخري، كونهم شركاء في النسق الخليجي الإقليمي، حيث تتبع هذه الدراسة قدرة قوى المنطقة على تحقيق توازن القوى فيما بينها، والحاجة الدائمة إلى وجود لاعب خارجي يقوم بدور الموازن.

وبالتالي تتفرع الورقة إلى مسارين، أحدهما نظري يبحث في تعدد أوجه دراسة توازن القوي في النسق الإقليمي وارتباط ذلك بالأمن والاستقرار، أما المسار الآخر فيبحث توزيع القوة في منطقة الخليج، ومدي قدرة دول الخليج العربية على تحقيق التوازن مقابل إيران، وحاجة دول مجلس التعاون الخليجي لحماية أمنها واستقرارها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتصل الورقة إلى نتيجة مفادها أن الخليج العربي يقع ضمن دائرة صراع القوي الكبرى منذ وقت طويل، حتى قبل إكشاف النفط، وأن مستقبل الاستقرار في منطقة الخليج لا يتطلب الانتقال من الصراع إلى التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من العراق وإيران فقط، بل يتطلب أيضا التحول من التعاون إلى التكامل. أما فيما يتعلق بأسباب اختلال توازن القوى الإقليمي في الخليج، فقد عملت جميع دول المنطقة إلى زيادة قدراتها، وخاصة العسكرية، من أجل تحقيقي التوازن، إلا أن هناك خللاً بنيوياً في توزيع القوة بين دول الخليج، وتغير في الأوزان النسبية لدوله، لكن في جميع الحالات كان الخليج يحتاج إلى الموازن الخارجي –الولايات المتحدة– الذي يهيمن على التوازن العسكري في الخليج، ويلعب الدور المحوري في التوازن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: توازن القوى؛ الأمن الإقليمي؛ الخليج العربي؛ صراع القوى الكبري.

The impact of the balance of power on regional security and stability - the Arabian Gulf as an example

Abstract

This paper attempts to deepen understanding of the concept of "balance of power" as it is one of the pivotal concepts in international relations, especially the realist school, and it is also a key to understanding patterns of behavior in the chaotic international environment. The paper discusses the capabilities of the Arab Gulf states and their external behavior in order to protect their security from internal or external threats, by seeking to achieve a (regional balance of power), if the paper is based on dividing the Arabian Gulf region into the Gulf Cooperation Council states on the one hand and Iran on the other hand, as they are Partners in the Gulf regional system, as this study follows the ability of the region's powers to achieve a balance of power among themselves, and the constant need for an external player to play the role of a balancer.

Consequently, the paper is divided into two tracks, one of which is theoretical, looking at the multiplicity of aspects of studying the balance of power in the regional pattern and its connection to security and stability. its security and stability with the help of the United States of America.

The paper reaches the conclusion that the Arab Gulf falls within the circle of the struggle of major powers for a long time, even before the discovery of oil, and that the future of stability in the Gulf region does not only require a transition from conflict to cooperation between the Gulf Cooperation Council states and Iraq and Iran, but also requires Shift from cooperation to integration. As for the reasons for the regional imbalance of power in the Gulf, all the countries of the region have worked to increase their capabilities, especially the military ones, in order to achieve a balance, but there is a structural imbalance in the distribution of power among the Gulf countries, and a change in the relative weights of its countries, but in all cases The Gulf needed an external balancer - the United States - that would dominate the military balance in the Gulf and play a pivotal role in the regional balance.

Keywords: balance of power; regional security; The Arabian Gulf; Great power struggle.

مقدمة

يرتبط مفهوم توازن القوى بالمدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، بأجيالها "الواقعية الكلاسيكية"، و"الواقعية الجديدة". وتتعدد استخدامات مفهوم "توازن القوى" باعتباره عملية تؤثر على سلوك الدول وتوجهات الفاعلين في الشؤون العالمية (Duerr 2019:P2). حيث إن مفتاح فهم توازن القوى هو الأنماط المتكررة لسلوك الدول في البيئة الدولية الفوضوية، كما أنها سياسة لتأمين استقلال الدول؛ ومن هنا أتي أهمية دراسة توازن القوى، بالرغم من محدوديته كأداة للتحليل (شبهان 2015: ص11).

ويفترض منظور "توازن القوى" أن المجتمع الدولي غير متكافئ؛ فهناك فاعلون أقوياء مقابل آخرين ضعفاء، ويتم التغلب على عدم التكافؤ من خلال موازنته، بما يسهم في منع هيمنة فاعل واحد، ويحقق أيضاً للدول الأضعف الحفاظ على سيادتها واستقلالها (شبهان 2015: ص12). كما يرتبط "توازن القوى" بتصورات الدول عن الواقع، وعن مصالحها القومية، وأولوياتها في محيطها الدولي أو الإقليمي. وإذا كانت الفوضى هي سمة البيئة الدولية، فإن سعي الدول لموازنة قواها مع قوة الآخرين يدعم أمن واستقرار الإقليم الذي تتفاعل فيه. وهو ما أشار إليه "مورجنثاو" بقوله "إن توازن القوى سياسة حتمية، ووسيلة لتحقيق أمن المجتمع الدولي" (شبهان 2015: ص19).

من هذا المنطلق، تناقش هذه الورقة قدرة دول الخليج العربي على حماية نفسها ومحيطها الإقليمي من التهديدات، من خلال تحليل مفهوم "توازن القوى الإقليمي" وعلاقته كإقليم فرعي في النظام الدولي، من خلال تحليل مكونات النسق الخليجي الإقليمي، ومدي قدرة قوى المنطقة على تحقيق توازن إقليمي فيما بينها. ولذلك فقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين وخاتمة: أما القسم الأول فيناقش مفهوم توازن القوي الإقليمي واستخدامه كآلية لحماية الأمن والاستقرار في النسق الإقليمي. ويتناول القسم الثاني توزيع القوة في منطقة الخليج، ومدي قدرة دوله على موازنة قواها معاً، ومدي الحاجة إلى موازن خارجي لتحقيق استقرار الميزان.

أولاً: توازن القوي كآلية للأمن والاستقرار في نسق إقليمي

يقول "إيريس كلود الابن" (Claude, 1962) إنه منذ العصور القديمة، نجد سعياً دائماً من الدول لتحقيق توازن القوى، ورغم ذلك لانزال نعاني من صعوبة في تحديد مفهوم واضح وقاطع لمعني توازن القوى، ودائما ما نجد تعدد المنعى وفق الحالة التي يتم تطبيقه فيها (Duerr 2019: P3). يناقش هذا القسم فكرة توازن القوى الإقليمية من خلال عدة عناصر هي: 1) التعريف بمفهوم توازن

القوي. و2) الخصائص المحددة للمفهوم كأداة تحليلية. و3) آليات واستراتيجيات التوازن كسياسة تنتهجها الدول. و4) خصوصية توازن القوي في النسق الإقليمي. وأخيراً 5) أثر سياسات التوازن على الأمن والاستقرار الإقليمي. وذلك على النحو التالي:

1) التعريف بمفهوم توازن القوى

عرف "زينز" توازن القوى بأنه "التوزيع المتساوي للقوة فيما بين أمراء أوروبا؛ بحيث لا يجد أحد منهم فائدة عملية من إزعاج الآخرين". فالتوزان هنا هو إجراء تتخذه دولة ما لمنع جيرانها من أن يصبحوا أقوياء بدرجة كبيرة، أو يغيروا في شكل النسق العام مع جيرانها، ويحدث التوازن من حماية الطرف الضعيف من الانسحاق أمام الأقوياء (Zinnes,1967 :270).

ومَكمنُ الخطر في هيمنة دولة ذات قوة عسكرية واقتصادية على جيرانها، وكلما ذادت قوة الدولة ذاد طموحها في الهيمنة؛ ويمكن منعها عن طريق منافس كبير مكافئ لها أو تحالف يشكل دفاع ضدها. وبالتالي يتحقق التوازن بترتيب الدول لأمورها بما يحول انفراد دولة بالهيمنة المطلقة على الآخرين، عن طريق عمل جميع القوى لرفع الخطر أو التهديد عن أحد دول النسق، وضمان توزيع القوة بين دول هذا النسق، فلا ينفرد أحد بمعظم القوة سواء بصورة "ساحقة" أو "ترجيحية". ومع ذلك، يظل طموح الدول امتلاك مزيد من القوة، ويفسر "هيوم" ذلك بأن هدف استقلال الدولة أكثر أهمية من رغبتها في التحالف، وبالتالي تكون القوة هدفاً مطلوباً بالمقام الأول (شبهان 2015: ص14).

وتميل الأنساق وفق الرؤية الواقعية إلى الفوضوية لتعارض مصالح دولها، فتعمد الدول إلى تحقيق التوازن ضد بعضها البعض عن طريق مراكمة القوة (Duerr 2019: P3)، وبلوغ نقطة التوازن أو نقطة الاستقرار داخل النسق. أو كما ذكر "هانز مورجنثاو" أنه "كلما اختل التوازن في أحد عناصر النسق، يظهر النسق ذاته ميلاً لإعادة التوازن" (مورجنثاو 1965). وهو ما يجعل توازن القوى نفسه ديناميكياً وعرضة للتغيير (Duerr 2019: P3). هنا تظهر أوجه عدة لمعنى (القوة)، جمعها "مورجنثاو" في المكانة الاقتصادية للدولة، والمكانة الجغرافية، والعلاقات التجارية، والطبيعة الديموغرافية، ومدي توافر الموارد الطبيعية، والقدرة الصناعية، والقدرة العسكري، والميول القومية والانتماء الوطني، والكفاءة الدبلوماسية والبيروقراطية (مورجنثاو 1965: ج1 ص122).

هنا يتضح أن توازن القوى مفهوم أوسع من مجرد قيام دولة بتجميع القوة ضد دول أخرى (Duerr 2019: P4)، إنه مفهوم يستعدى التفكير في حالة الاستقرار، ووجهة نظر كل دولة في

التوازن الذي يحقق استقرارها (فائق 2003: ص9). وفي حالة أن غير أحد الأطراف من موقفه أو موقعه فمن المحتم يختل التوازن (أبو خزام 1999: ص64). وبالتالي فإن البحث عن التوازن هو جوهر عملية البحث عن الأمن (السامرائي 2002: ص 25). فإذا تغير توزيع القوة ينهار الوضع القائم، وتنشأ حالة من عدم الاستقرار، سواء كان نتيجة تدخل قوى من خرج النسق أو من داخل.

وبالعودة إلى "مورجنثاو"، فقد حدد أربع مضامين لمفهوم التوازن، تتلخص في أنها السياسة التي تهدف إلى إحداث توزيع معين في القوة، أو هي مجرد الوصف الواقعي للوضع الذي توجد علية شؤون السياسة الدولية، أو أنها تعني توزيع مساوي للقوة داخل نسق معين، وأخيراً فهي عنده مصطلح يصف شكل توزيع القوى السياسية في العلاقات الدولية.

بينما كان مارتن وايت (Butterfield and Wight,1966:151) أكثر توسعاً في تحديد معنى توازن القوي ووصفها في تسعة معاني مختلفة، ورغم أنها ليست جميعاً صحيحة بالقدر الكافي إلا أنها شائعة الاستخدام، تضم هذه القائمة التوزيع العادل للقوى، وتوزيع القوي بالتساوي، وأي شكل يكون عليه توزيع القوى، والمساواة بين الدول العظمي دون الدول الضعيفة، وامتلاك دولة لهامش من القوة لتفادي الخطر، والسعي للحفاظ على الوضع الحالي لتوزيع القوة، وتفوق دولة في ظل التوزيع القائم، والسعي إلى الهيمنة، وأخيراً، سعي السياسة الدولية لتحقيق توزيع عادل للقوة. ورغم كل ذلك، فإن المعنى الأساسي لتوازن القوة يظل في التعريف الذي يعنى التوزيع العادل للقوة بما يحول دون هيمنة أي دولة على النسق.

2- مفهوم توازن القوي كأداة تحليلية

تقول المدرسة الواقعية بوجود مفهومين لعملية التوازن، أحدهما تقليدي والآخر معاصر. أما المفهوم التقليدي فيري أن التوازن يقتضي التساوي بين الأطراف، وفي بيئة يسودها الصراع نتيجة اختلاف المصالح، يكون السعي لزيادة القوة مطلب لمجابهة أي تهديد أمني، ويحدث ذلك بمراكمة القوة، أو بتشكيل التحالفات لإعادة التوازن (طلعت 1988: ص102). ويتم تحليل التوازن وفق المفهوم التقليدي من خلال أ) تحديد قوى النسق. ب) تحديد آلية التفاعل فيما بينها. ج) تحديد نقطة الاستقرار النسبي. د) تحديد نقطة التكافؤ لكل طرف من أطراف النسق (الجحيشي 2015: ص104).

أما المفهوم المعاصر لتوازن القوى فيتبنى سعى الدول لتحقيق عملية التوزيع المتكافئ للقوة من أجل تعزيز حالة السلم والاستقرار وتجنب الدخول في دائرة الصراع والحرب (الجحيشي 2015:

ص106). كما تقوم فكر "توازن القوى" في المفهوم المعاصر على مبادئ أربعة هي: أ) أن الدولة وحدة أساس النسق. ب) قد تختلف السياسة القومية عن السياسة الخارجية للدولة. ج) القوة جوهر السياسة في بيئة دولية فوضوية. د) تتعدد أهداف ومصالح الدول، وتختلف قدرتها على تحقيق هذه الأهداف (طلعت 1988: ص106).

3- آليات عمل توازن القوى

عند دراسة توازن القوى يتم التمييز بين توازن القوى بوصفه سياسة، وتوازن القوى بوصفه نسق. فالتوازن كسياسة أي محاولة إيجاد التوازن أو الحفاظ عليه، أما التوازن كنسق فإنه يتضمن فكرة الاعتماد المتبادل، أي العلاقة مشتركة بين الدول لجعل التأثير المتبادل معقولاً ومحتملاً" (شبهان 2015: ص67). ويشترط تحقيق "توازن القوى" وجود اتصال دائم بين دول النسق من أجل دعم ثبات النسق واستقراره. وبالتالي يرتبط مفهوم توازن القوى مع مفهوم المجتمع الدولي. ويكون عندنا حينها إما "توازن ثابت" أو "توازن متحرك"، ويفسر التوازن الثابت حالة التعايش والاستقرار، بينما يصف التوازن المتحرك سياسات الدول للحفاظ على هذه الحالة (شبهان 2015: ص22).

وبما أن الدول تتفاعل باستمرار في عملية "توازن القوى"، من أجل تحسين شروط الوضع القائم، فتنشأ قواعد اللعبة وفق آليات الحافظ على التوازن أو آليات عمل توازن القوى داخل النسق، والتي حددها أورجانسكي (Organski) في ست آليات تحاول هي: التسلح، والسيطرة على الأرض، وإنشاء مناطق عازلة، والتحالفات، والتدخل في الشئون الآخرين، وسياسة فرق تسد. وهي أساليب ممارسة السياسة الخارجية بشكل عام، لكنها أيضاً آليات فاعلة في توازن الأنساق (شبهان 2015: ص63).

4- طبيعة توازن القوى في النسق الإقليمي

من العناصر الهمم لدراسة أي نسق لتوازن القوى الإقليمي تحديد بنية النسق، والذي يشمل التوازن العسكرية، وعناصر القوة الشاملة مثل الإمكانات البشرية والاقتصادية، والمكانة السياسية والإمكانيات الجيوسياسية، ودرجة الاستقرار السياسي ومستوى التماسك المجتمعي داخل الدولة، والترابط بين الدول الحلفاء. وبالتالي يتلافى التوازن الاستراتيجي أي خلل في توازن القوة العسكرية (Ahmadi, 2014: P183). وينشأ الاستقرار أو الاضطراب نتيجة سعي دول الإقليم لتغيير وضعها في التوازن من أجل حفظ مصالحها في أمن واستقرار الإقليم (رؤوف 16 أغسطس 2019)، ويكون العامل الدولي

محدداً لتحرك دول الإقليم بوصفه متغيراً أساسياً في معادلة التوازن الإقليمي (السامرائي 2002: ص 25).

ثمة ترابط أكيد بين توازن القوى الدولي وتوازن الأنساق الفرعية، حيث تترابط المصالح والعلاقات بين الفاعلين، لذلك ينعكس تغير البيئة الدولية على توازن القوى الإقليمي. كما يمكن أن يؤثر التوازن الإقليمي على التوازن الدولي (نجم 2008). ومن ذلك ما تراه نظرية النظم من أن الإقليمية هي وحدة تحليل وسطية بين النظام الدولي والدولة القومية، وبالتالي فالإقليم هو مستوى تحليلي افتراضي غير موجود مادياً، يستدل عليه إجرائياً، وبالتالي فإن مفهوم النظام الإقليمي ظهر للتمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي (الحربي 2011: ص59). حيث لا يمكن فهم السياسات الدولية كاملة بالتركيز فقط على سياسات القوى العظمى، وإنما لابد من اعتبار الإقليم وحدة مناسبة لدارسي العلاقات الدولية (هلال ومطر 1986: ص24). حيث يهتم منهج تحليل النظم بالكشف عن طبيعة التفاعلات والعلاقات الإقليمية، وتأثير العامل الدولي على مثل هذه التفاعلات، وتبعية أو استقلالية التفاعلات الإقليمية عن النظام الدولي. مع تحديد أدوار وأحجام مكونات النظام الإقليمي. كما ركز هذا المنهج على تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين وحدات النظام الإقليمي (الحربي 2011: ص61).

وتتحدد علاقة القوي العالمية بالقوي المحلية في نسق إقليمي وفق عدة شروط تتمثل في: أ) المصالح المشتركة بين الأطراف الدولية والإقليمية. ب) مكانة القوى الإقليمية في النسق العالمي. ج) أهمية الإقليم للقوى العالمية. د) مكانة القوى الإقليمية داخل النسق الإقليمي. هـ) الوضع الاستراتيجي للنسق الإقليمي ذاته. و) قوة دول الإقليم وقدرتها على حماية أمنها واستقلالها وسيادتها (إدريس 2001: ص94). وتفسر هذه الشروط التفاعلات داخل النسق الإقليمي، ومسارات تحولها (رؤوف 2019).

وعلى ذلك، فيمكن التمييز بين ثلاثة أشكال رئيسة للتوازن الإقليمي، على النحو التالي:

أ. عمل دول النسق الإقليمي على تحقيق التوازن معاً عن طريق رسم سياسات خارجية متقاربة.

ب. عمل دولة من دول الإقليم على السيطرة أو الهيمنة على باقي أعضاء النسق الإقليمي، وهو ما يدفع دول أخرى للتحالف من أجل موازنة قوة الدولي الأقوى (إدريس 2001: ص95).

ج. العمل على استقدام موازن خارجي، أو تدخل قوة عالمية لضبط توزيع القوة داخل النسق الإقليمي (الجحيشي 2015: ص109).

وفي كل، يعتمد أي توازن إقليمي للقوى بشكل كبير على مشاركة القوى العظمى، حيث تمتلك القدرة على التأثير في التوازن الإقليمية (Barzegar, 2010: p74). وللنظام الإقليمي أربع وظائف رئيسية يقوم بها هي: وظيفة التكيف، ووظيفة التكامل، ووظيفة الحماية والأمن، ووظيفة تحقيق الأهداف. وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع بين وحداته (Han & Hakimian 2019: 6).

5- علاقة توازن القوى بالأمن والاستقرار الإقليمي

في الحرب العالمية الثانية، انتهت جهود التوازن بانتصار دول الحلفاء على ألمانيا، وهو ما أدى إلى إنشاء توازن جديد داخل أوروبا واستقرار المنطقة (Duerr 2019: P5). ويري "ريمون آرون" أن السلام والاستقرار يمكن تحقيقه بإحدى ثلاثة أشكال: التوازن، والهيمنة، والإمبراطورية. فالنسق غير المتجانس قد تحدث داخله الصراعات على طبيعة النسق نفسه، والتي يمكن فهمها بالرغبات المتعارضة بين الهيمنة ومقاومة الهيمنة (قبلان 2015: ص3).

هنا يقدم "باري بوزان" مفهوم "المركب الأمني الإقليمي على أنه "مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية للأمن أو إزالة الأمننة أو كليهما معاً مترابطة لدرجة أنه لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها بشكل معقول بمعزل عن بعضها البعض" (Buzan & Waever 2003: 44). أي أن الهواجس والتصورات الأمنية لمجموعة من دول الإقليم، والتي تري أن مشاكل أمنها الوطني لن تُحلل بطرق منفصلة، وبالتالي يجب أن يحدث اعتماد متبادل من أجل مواجهة المستوى العالي من التهديد "الخوف" الذي يشعر به مجموعة من دول النسق الإقليمي بشكل مباشر (بالة 2020). والمركب الأمني الإقليمي هنا يفسر الشابك بين مجموعة الوحدات المتداخلة في العمليات الأمنية للإقليم، بحيث لا يمكن حل أي من مشكلاته الأمنية بعيداً عن الوحدات الأخرى.

وقد أوضح "حامد ربيع" أن الأمن الإقليمي يعبر عن سياسة دول إقليم واحد للتعاون فيما بينها من أجل منع انفراد أي قوة بشؤون هذا الإقليم، أو دخول قوة خارجية (بالة 2020). أي تلك الخطوات المتدرجة التي تتخذها دول الإقليم لتنسيق سياساتها الدفاعية، وفق تحديد مشترك لمصادر التهديد وسبل مواجهتها (أيوب 2003).

واعتبر "بوزان" المستوى الإقليمي وحدة تحليل أساسية لمناقشة القضايا الأمنية وليس المستوي العالمي، مع ذلك يجب فهم طبيعة القضايا العالمية، ومختلف القوى المؤثرة على المركب الأمني

الإقليمي. ووفق "بوزان" لا يمكن إدراك الأمن القومي بدون فهم الاعتماد الأمني المتبادل، وشبكة العلاقات الإقليمية التي تقوم على مفهومي الصداقة والعداوة، فتوازن القوى يكمن في ثنايا علاقات العدو والصديق بأبعادها الأيديولوجية والتاريخية (أيوب 2003).

هذه المسألة تحتكم إلى قواعد أهمها: قرب أو بعد التهديدات الأمنية، درجة الاعتماد الأمني المتبادل داخل الإقليم وفق قدرات وأهداف دوله، ووفق تاريخ علاقات الجوار، ودرجة اختراق القوي الخارجية لمركب الأمن الإقليمي، وعلاقة مركبات الأمن الإقليمي بالأمن الدولي. هنا يعود "بوزان" (Buzan 1998: 29) ويطرح فكرة "إزالة الأمننة" بوصفها الخيار الأمثل بعيد المدى، حيث يتم صياغة القضايا ليس بوصفها تهديدات نضع لها تدابير مضادة، ولكن لإخراجها من منزلق الدفاع ضد هذا التهديد إلى الانطلاق في المجال الرحب للسياسة العادية. أي عملية إذالة التحديات عن طريق تغيير الشروط التي توصف بها النخب هذه القضايا، وفي قلب هذه السياسة –كما يقول بوزان– سياسات الهوية للذات والآخر (Buzan 2009: 261).

فغالبا ما تتأثر مركب الأمن الإقليمي بعوامل تاريخية مثل العداوات القديمة، أو الثقافة المشتركة لمنطقة حضارية (Buzan & Waever 2003: 45). من هذا المنظور، فقد أدي الانسحاب البريطاني في عام 1971 من الخليج العربي، إلى استقلال البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، وشكلت دول الخليج العربي مركباً فرعياً مستقلاً بسبب الدرجة العالية من الترابط الأمني بين: المملكة العربية السعودية وإيران والعراق هي الركائز الثلاث للخليج. ومع ذلك، كان العراق أضعف من أن يكون بمثابة ركيزة خاصة منذ الغزو في عام 2003. (Han & Hakimian 2019: 2).

وإجمالاً، يتمتع مفهوم توازن القوى بقدرة تفسيرية كبيرة للتصرفات التي تصدرها الدول في بيئة تتسم بالفوضى وعدم الأمن والاستقرار، كما يستخدمه القادة من أجل تبرير مساعيهم نحو في السياسات الخارجية التي يقومون باختيارها، أو تستخدم كمؤشر تستخدمه الحكومات في رسم أهدافها في الشئون الدولة.

ثانياً: تطور ميزان القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي وموقع إيران منه

يناقش هذا القسم تطبيق توازن القوى في منطقة الخليج العربي، ومدي قدرة قوى المنطقة على تحقيق توازن فيما بينها، والحاجة إلى أن تلعب الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في ذلك. وينقسم هذا

القسم إلى ثلاثة عناصر، 1) علاقة توازن القوي بحماية أمن واستقرار الخليج. 2) دول الخليج وقدراتها من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية. 3) موقع إيران من التوازن في المنطقة.

1- علاقة توازن القوي بحماية أمن واستقرار الخليج العربي

نشأ ميزان القوى على ضفتي الخليج بين العراق ودول الخليج العربية من جهة، وإيران من جهة أخرى، واستمر هذا الميزان يحقق الاستقرار النسبي منذ خروج الدولة العثمانية من المنطقة عام 1918 وحتى انهيار العراق عام 2003. وحالياً، تهيمن الولايات المتحدة على توازن القوات العسكرية الخليجية، رغم أنها تواجه مشاكل في التعامل مع المنطقة، وتعمل على احتواء إيران لحماية مصالحها وضمان أمن الخليج (Ahmadi, 2014: P18).

دائما ما ارتكز الأمن والاستقرار في الخليج على التوازن بين العراق وإيران والمملكة العربية السعودية. ومع ذلك، كانت المنطقة دائمة التعرض للمخاطر التي هددت الاستقرار. فإن أي تقدم يحرزه أي طرف من حيث القوة، يمكن أن يشكل تهديدا للأطراف الأخرى، ويؤدي إلى سباق تسلح، وبالتالي كانت هناك حاجة دائمة إلى وجود طرف رابع لديه القوة للحفاظ على التوازن بين أطراف المنطقة.

في هذا السياق، لعبت بريطانيا دور الدولة المهيمنة منذ 1820م حتى 1971م. وكان الاهتمام البريطاني بالخليج العربي مستمدًا من رغبتها في حماية الهند من منافسيها، وخاصة من الإمبراطورية الروسية. واعتقدت بريطانيا أن عليها السيطرة على الخليج، فقامت بالهيمنة على شواطئه. وكانت إيران دولة ضعيفة تقع على حدود الإمبراطورية الروسية، فلم ترغب بريطانيا في السيطرة عليها مباشرة، لأن أي محاولة من شأنها أن تثير رداً روسياً، لذلك تبنت بريطانيا سياسة إضعاف الحكومة المركزية الإيرانية من خلال رعاية القادة المحليين (Hunter, 2020: P463). كما أن هناك إرث بريطاني سلبي آخر هو مسألة الجزر الإماراتية الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، والتي سمحت للشاه باحتلالها قبل رحيلها عن المنطقة عام 1971، هذه الجزر ظلت عائقا رئيسياً أمام تحسين العلاقات الإيرانية الخليجية (Hunter, 2020: P464).

يعكس هذا الجانب من السياسة البريطانية تفضيل القوى العظمى وجود درجة من التوتر بين الفاعلين الإقليميين، بما يدفع نحو تعظيم نفوذهم في المنطقة. ولقد اتبعت الولايات المتحدة بشكل أساسي السياسات البريطانية في المنطقة، وقررت واشنطن إنشاء نظام أمني إقليمي بمشاركة إيران

والدول العربية تحت قيادتها. وتأكد ذلك خلال حروب الخليج الثلاث التي أظهرت بوضوح أن القوى الخارجية تسعى لخدمة مصالحها على حساب مصالح الأطراف المحلية (Hunter, 2020: P184).

وقد انتهجت أمريكا سياسة "الاحتواء المزدوج" مع كل من إيران والعراق، قبل أن تحتل الأخيرة عام 2003، حيث عملت على تثبيت حال التوازن كبديل عن الاحتفاظ بتواجد عسكري كبير، لذلك فقد عملت منذ بداية السبعينيات على كبح جماح القوتين الإقليميتين الكبيرتين، العراق وإيران. وأصرت على استخدام القوة لتحرير الكويت 1991م، في إطار حرصها على إبقاء التوازن في الخليج كما هو، ومنع العراق من زيادة قوته الإقليمية. واستمرت في عقابه حتى عام 2003، حيث شكل احتلال أميركا للعراق أول تدخل عسكري خارجي شامل في المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الأولى، وهو ما ترك تداعيات خطرة على المنطقة وعلى موازين القوى فيها (قبلان 2015: ص6).

بعد خروج بريطانيا من المنطقة، وتعاونت واشنطن مع إيران، التي حولها الدعم الأميركي الكبير إلى "شرطي" للدفاع عن المصالح الأميركية والغربية في الخليج، من خلال تبني استراتيجيا الأعمدة التوائم، أي جعل إيران والسعودية الركنين الأساسيين لسياسة واشنطن. ولكن رفضت المملكة العربية السعودية التعاون مع طهران، كما رفضت إعطاء إيران أي دور أمني، حيث اعتبرت أن ذلك تهديداً للدول العربية الخليجية. ولقد رات أمريكا أن ذلك الخلاف بين السعودية وإيران يخدم مصالحها بصورة أكبر، فشجعت التعارض بينهما (Hunter, 2020: P466).

لذلك فقد ارتبطت ميزان القوى الإقليمية في المنطقة بحالة الصراع الدولي التي سادت خلال سنوات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتركزت السياسة الأميركية على منع الاتحاد السوفياتي من التغلغل في المنطقة، وذلك باعتماد سياسة الاحتواء، والتي استخدمها ترومان لاحتواء الشيوعية.

ومع سقوط نظام الشاه في إيران، وغزو السوفيات أفغانستان، قرر الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر، إنشاء قوات عسكرية للتدخل السريع لحماية نفط الخليج في حال وقوع هذه الآبار في قبضة جهات معادية. وحتى نهاية الحرب الباردة، تمكنت الولايات المتحدة من احتواء سياسة إيران الساعية إلى تصدير الثورة، من خلال حرب الثماني سنوات مع العراق (قبلان 2015: ص8).

وخلال الحرب العراقية الإيرانية 1981– 1988م، دعمت أمريكا العراق بالمساعدات، ولم تشارك بشكل مباشر في الحرب، خوفاً من أن تتحول إيران إلى الاتحاد السوفيتي، ولكن بعد إصلاحات

جورباتشوف وتقاربه مع الولايات المتحدة، انخرطت واشنطن بشكل مباشر في الحرب، ورفعت أعلامها على ناقلات النفط الكويتية، وهاجمت منصات وسفن النفط الإيرانية، وكان هذا التدخل من أمريكا أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت إيران توقف إطلاق النار في أغسطس 1988م (Hunter, 2020: P467).

إن الثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية، واستهداف إيران للناقلات في الخليج، جعلت تهديد استقرار الخليج حقيقياً، وما تلاها من عدوان صدام حسين على الكويت عام 1990م، والتوغل العراقي المحدود في أراض السعودية، وهو ما رفع من المخاطر التي تهدد استقرار الخليج (Cordesman & Mohamed 2014: Pxii). لقد أنتج سقوط الشاه فجوة أمنية وخللا في التوازن الإقليمي، حاولت الحكومات العربية سد هذه الفجرة عن طريق شراء وتكديس السلاح لتأمين دفاعاتها، وهو ما أطلق عليه لفظة "عسكرة الخليج"، وزادت أمريكا من تواجدها في المنطقة (Falk, 1979: P51).

وقد أدت تداعيات حرب الخليج الثانية – تحرير الكويت – والفترة التالية لها إلى تحول التوازن في منطقة الخليج، ويظهر ذلك في أمرين، انتهاء دور العراق، واستقرار القوات الأمريكية في قواعد وموانئ في دول مجلس التعاون الخليجي. لقد أدت حرب الخليج الثانية إلى انهيار التوازن الإقليمي الخليجي، وزادت حدة الاستقطاب الإقليمي، ودخول أمريكا بثقلها لتلعب دور الموازن الخارجي لأمن الخليج (حشوف 2017: ص154).

بينما أدي احتلال العراق 2003، إلى إزاحة قوة العراق من المعادلة، وأنتج ذلك مزيد من المخاطر الأمنية على المنطقة. فقد تحول العراق لبؤرة للإرهاب، وسمح بتمدد التيار الشيعي الموالي لإيراني في المنطقة، وهو ما هدد باقي دول الخليج، وخصوصاً البحرين، والسعودية، والكويت. وباتت التوترات الطائفية هي السمة الأساسية لصراعات المنطقة، لقد أدى ذلك إلى اختلال ميزان القوة لصالح إيران، وأضعف كثير دول الخليج.

كما أدت الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011، إلى خلق تحديات كبيرة لدول الخليج، وبدا أن أمريكا فشلت في حماية الأنظمة الحليفة لها، بالإضافة إلى الأوضاع غير المستقرة في العراق، الذي أصبح مسرحاً للمنافسة بين أمريكا وإيران، وهو ما أثار المزيد من التوتر في الخليج، ورفع مستويات التوتر (Cordesman & Mohamed 2014: Pxii).

منذ قيام الثورة الإيرانية، تشكل توازن القوي في منطقة الخليج من خلال علاقة الولايات المتحدة بإيران، خلال حكم الشاه توافقتا معاً لحماية المصالح المشاركة، وأمدت أمريكا إيران بالقدرات العسكرية، وأوكلت إليها دور شرطي الخليج الإقليمي، وبعد انهيار نظام الشاه وقيام نظام الخميني وولاية الفقيه، تعارضت المصالح بينهما وأصبحت إيران مهدداً لأمن الخليج، ما دفع أمريكا إلى مساندة الدول العربية، ودعمت أمنها عن طريق تعزيز القوة الجوية والدفاع الصاروخي، لتستطيع التعامل مع التهديدات الإيرانية المحتملة، مثل تهديدها بإغلاق مضيق هرمز، والملف النووي (Cordesman & Mohamed 2014: Pxiii).

ومع اتساع الفجوة بين إيران والدول العربية، شهدت المنطقة نفوذا متزايدا للقوى العظمى، وتمكنت دول الخليج من الحفاظ على درجة من الاستقلالية، وهو عامل مَكن إيران بدورها من اللعب في المجال السياسي والأمني، وتقديم عروض التصالح مع دول مجلس التعاون الخليجي. وقد شهدت السنوات الأخيرة اشتداد هذا التنافس مع الحروب بالوكالة بين إيران والسعودية تحدياً، ولذلك شوهد عديد في أزمات اليمن وسوريا وغيرها (Han & Hakimian 2019: p3).

لقد تدهورت العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير بسبب نزعة التوسع الإقليمي المتسارع لإيران، الذي أدي إلى تغير هيكل القوة في منطقة الخليج، وأثار التوتر وانعدام الأمن في المنطقة، وكثف المواجهة بين إيران والسعودية، خاصة بعد انسحاب ترامب من اتفاقية العمل المشترك 5+1، من جانب واحد فقط، واستخدم سياسة الضغط الأقصى ضد إيران (Han & Hakimian 2019: p4).

2- مكانة دول الخليج العربي في ميزان القوة

هناك العديد من العوامل التي تفسر ضعف الدول العربية في ميزان القوة الخليجي، مثل الضعف العسكري الدول العربية، وأطماع القوى العظمى وتنافسها على السيطرة على ثروات المنطقة. والميراث الطويل من استخدام سياسة فرق تسد للقوى العظمى تجاه الجهات الفاعلة المحلية (Hunter, 2020: P464).

ومنذ قيام الثورة الإيرانية 1979، التي أعادت ترتيب عناصر الصراع في المنطقة، أصبح كل طرف من أطراف ميزان القوى الإقليمي – دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق – يمتلك من القوة ما يمكنه من الصمود وإنهاك الأطراف الأخرى، إذا ما تعرضت أراضيه أو مصالحه للخطر،

ظهر ذلك في الحرب العراقية الإيرانية، ثم عندما احتلت العراق الكويت عام 1990م، التي استطاعت دول الخليج العربية الصمود خلالها واستنفذت قوة عراقية بقوتها المالية والدعم الدولي. وأثبتت أن محاولات تغيير ميزان القوى في الخليج عن طريق العنف المسلح، أو تصدير الثورات، أو الحرب – كما في حرب الخليج الأولي والثانية – كلها محاولات بائت الفشل الذريع. ورغم الضعف النسبي لدول الخليج إلا أنها كانت قادرة على بناء سياسة لحماية الأمن، فضلاً عن مواجهة المشاكل التي تهدد الاستقرار في منطقة الخليج (Ahmadi, 2014: P183).

ووفقاً لدول مجلس التعاون الخليجي، كان حرب الخليج الثانية 1991م هي الأكثر خطورة على التوازن في المنطقة. وكان مجلس التعاون الخليجي قد تأسس لدوافع أمنية لموازنة قوي الدول العربية إثر قيام الثورة الإيرانية، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية. لذا لم يتم ضم العراق إلى عضوية المجلس، تجنباً لاستثارة الجانب الإيراني، والخوف من هيمنة صدام حسين على من دول الخليج العربي (الجحيشي 2015: ص112). فالمشكلة الأولي لدول المجلس أنها صغيرة المساحة – باستثناء السعودية. أما المشكلة الثانية فهي قلة عدد السكان مقارنة بجيرانها في إيران والعراق، حيث شكلت ندرة سكان دول مجلس التعاون الخليجي عقبة رئيسية أمام إمكانية تشكيل كل دولة جيشاً وطنياً قادراً على الدفاع عن استقلالها ضد التهديدات الخارجية. لذلك يعاني الأمن القومي الخليجي من نقطة الضعف هذه، لذلك كان الخيار الآمن هو طلب المساعدة من القوى الدولية لحماية أمنها واستقرارها، عن طريق الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة للشركة العسكرية والدعم، وكانت الكويت أول من طلب الدعم الدولي في 1990 لرد القوات العراقية (Ahmadi, 2014: P187).

وتعتبر دول الخليج علاقاتها مع أمريكا حاسمة لموازنتها قوة إيران، وأصبحت القاعدة الأساسية الناجعة في الخليج إنه عندما يكون ميزان القوى غير مستقر فيتم اللجوء للقوى الخارجية لاستعادة التوازن. فخلال حروب الخليج الأولى والثانية وحتى الثالثة، استعانت دول المجلس بالولايات المتحدة للحفاظ على توازن المنطقة، ومنع هيمنة أي قوة إقليمية، مثل العراق أو إيران، على باقي دول الخليج.

كما عملت دول مجلس التعاون على تحسين موقعها من ميزان القوي في المنطقة، خاصة بعد احتلال أمريكا للعراق 2003م، من خلال مشتريات الأسلحة، خاصة الأسلحة الدفاعية للتصدي للتهديدات. والتركيز على نهج أكثر توازنا تجاه تطوير الجيش، والاهتمام بالتدريب والصيانة العسكرية،

وتعد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية رائدتان في هذا الجهد، على سبيل المثال، توفر الإمارات العربية المتحدة مدرسة للقوات الجوية الإماراتية وكلية خليفة بن زايد للمجندين في أكاديمية خليفة بن زايد الجوية، وكذلك القوات الجوية الإماراتية ومعهد الدفاع الجوي (Ahmadi, 2014: P188).

لقد غير احتلال العراق عام 2003م معادلة ميزان القوى الإقليمي. وأصبح التوازن قائم على الوجود المهيمن للولايات المتحدة في المنطقة، بل أصبحت هي الطرف الذي يحدد شكل التوازن، كونها الطرف الأقوى في المعادلة. ومع ذلك كانت دول مجلس التعاون الخليجي تفضل صياغة استراتيجية تحقيق مكانتها الإقليمية والدولية بطريقة مختلفة، من خلال الإبقاء على صلات مع القوى الأخرى، مثل روسيا والصين واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، من أجل منع واشنطن من الهيمنة على إدارة التوازن الإقليمي في الخليج (آل رشيد 2012: ص92).

وتدرك دول مجلس التعاون أن واشنطن أهم الآليات لحماية مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج وحفظ توازن القوة أمام إيران. وفيما يلي نتناول مواقف الدول العربي من توازن القوة في المنطقة وكيف تفاعلت معه.

أ- البحرين:

ترتبط البحرين ارتباطا وثيقا بالمملكة العربية السعودية، كما أنها مقر الأسطول الخامس الأمريكي. ترى المنامة أن إيران مصدراً رئيسياً للتوترات الداخلية التي تشهدها بين الشيعية والسنية. كما لا يزال هناك بعض التوتر القديم مع قطر بسبب النزاعات السابقة حول المياه والجزر الصخرية (Cordesman & Mohamed 2014: Pxix).

تحالفت مع أمريكا منذ العام 1983م، وسمحت لها بتواجد القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية (NAVCENT)، وكانت مقراً للعمليات البحرية الأمريكية خلال حرب الناقلات الأمريكية مع إيران في عامي 1987-1988م، وكذلك خلال حرب الخليج الأولى في 1991م، وغزو عراق 2003م (Cordesman & Mohamed 2014: Pxxv).

ب- الكويت:

كانت هي الخاسر الأكبر في حرب العراقية وإيرانية عام 1981م، بسبب حرب الناقلات البترولية، وقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة منذ الغزو العراقي للكويت في عام 1990م.

كما أنها تحرص على تجنب استفزاز إيران. وهناك إرث من التوتر الكويتي السعودي في الفترة سابقة. ولكنها تحرص على أن يكون لها سياسة مستقلة جزئياً عن المملكة العربية السعودية، وتفضل الحياد والبعد عن المخاطرة في إدارة المنطقة (Cordesman & Mohamed 2014: Pxi).

وفي ميزان القوي الخليجي تعد الكويت الدولة الأكثر ضعفاً من الناحية العسكرية، كما أنها تشترك في حدود مع العراق، وهي على مسافة قريبة جدا من إيران، وتفتقر إلى العمق الاستراتيجي، ولا يوجد بها سوي مركز حضري واحد يجتمع في معظم السكان، وهو ما يفسر تعرضها لمحاولتين للغزو من قبل العراق، ولذلك لجأت إلى الولايات المتحدة لحمايتها والحد من التهديد من إيران. وحافظت على علاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة لأكثر من ثلاثة عقود، مع الحفاظ أيضا على علاقة مدروسة مع إيران، ورغم السياسة العدائية الإيرانية تجاهها، ودائما ما كانت الكويت قلقة بشأن تصرفات إيران في المنطقة (Cordesman & Mohamed 2014: Pxxiv).

قبل 2003، كان العراق مصدر تهديد رئيسي للكويت، ولكن بعد احتلال أمريكا له لم يعد لديه القدرة على تهديدها، لكن رغم ذلك، أدي عدم الاستقرار العراقي للكثير من المشاكل للكويت، بقدر ما يمثل التهديد الإيراني. ولا يمكنها أن تكون فعالة إلا كجزء من كل أكبر، ومن خلال الاستفادة من تحالف أكثر تكاملاً(Pagliarulo 2016: P4).

ج- عُمان:

تلعب سلطنة عمان دورا استراتيجيا رئيسيا في أمن الخليج بسبب موقعها في مضيق هرمز. ولديها تاريخ طويل من التوتر منخفض المستوى مع المملكة العربية السعودية بسبب النزاعات الحدودية السابقة، وبحثت مسقط عن دور متزايد في مجلس التعاون الخليجي. كما كان لدى عُمان بعض التوتر السابق مع الإمارات العربية المتحدة حول الحدود البحرية. بالإضافة إلى أن مسقط توفر للولايات المتحدة قواعد طوارئ، كما تتمتع عمان بعلاقات أمنية وثيقة مع المملكة المتحدة. وحاولت مسقط الحفاظ على علاقات ودية وطبيعية مع إيران، لكنها حريصة على تأكيد سيادتها وتجنب أي تدخل إيراني (Cordesman & Mohamed 2014: Pxx).

لقد دعمت عمان العمليات الأمريكية في الخليج منذ سقوط الشاه، واستضافت القوات الأمريكية في 21 أبريل 1980، وبعد ثلاثة أيام من أزمة رهائن السفارة الأمريكية بطهران. أما خلال الحرب الإيرانية العراقية، لعبت عمان دور الوسيط الهادئ بين الولايات المتحدة وإيران لعودة الإيرانيين

الذين تم أسرهم في اشتباكات مع القوات البحرية الأمريكية في الخليج خلال تلك الحرب (Katzman, 2012: P8).

وتحافظ عُمان على علاقات رسمية جيدة نسبيا مع إيران، فضلاً عن علاقات أمنية جيدة مع واشنطن، وتلعب دوراً محورياً بين جميع الأطراف العربية من جهة وطهران من جهة أخرى، وتساعد في حل التوترات الدبلوماسية البسيطة نسبياً (Cordesman & Mohamed 2014: Pxxvi).

د- قطر:

لدي قطر تاريخ قديم من النزاعات الحدودية مع المملكة العربية السعودية، تم تسوية معظمها في عام 2001، كما تجمعها نزاعات حدودية وسياسية مع البحرين. وتعاملت قطر بعد استقلالها مع تطلعات السعودية، في العقدين الأولين بعد الاستقلال، رضخت قطر عموماً للمطالبة السعودية بقيادة الخليج (Miller & Verhoeven. 2020: P6).

وفي الأزمة الخليجية في يونيو 2017، أظهرت الدوحة أنها أكثر حساسية للتغيرات في البيئة الخارجية من القوى الإقليمية الأخرى. وكان قيام قطر بإقامة علاقات أمنية مع تركيا، وبدرجة أقل، مع إيران لتحقيق التوازن أمام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، طوال الأزمة، دافعت قطر عن سياسات خارجية مستقلة تتحدى بعض المبادئ الأساسية في أدبيات الدولة الصغيرة التقليدية، عن طريق المشاركة الدبلوماسية الاستباقية مع واشنطن وموسكو ومجموعة من دول أوروبا وآسيا منذ بدء الأزمة. ويذكر أن أبو ظبي قد رفضت تبني نهج الرياض تجاه القضايا الحيوية، مثل التعامل مع المعارضة القطرية. كان لهذه الأزمة الخليجية تأثير كبير على النظام الإقليمي (Miller & Verhoeven. 2020: P7).

هـ- المملكة العربية السعودية:

هي أكبر قوة في مجلس التعاون الخليجي، ولديها ما يكفي من عمق استراتيجي كبير، وهي شريكاً أمنياً رئيسياً للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت القائد المشارك مع الولايات المتحدة وقائد القوات العربية في تحالف تحرير الكويت 1991م. منذ 2002م لم تعد المملكة العربية السعودية توفر مرافق إقامة للولايات المتحدة، ولكنها قدمت دعماً لها خلال غزوها للعراق في عام 2003. وتعد الرياض من أكبر مشتري الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية. وباعتبارها أقوى دولة في شبه الجزيرة العربية، تحتفظ السعودية بميزانية دفاعية أكبر من أي من الدول الأخرى في المنطقة،

وتعد الإمارات ثاني أكبر منفق على التسليح في الخليج. وأنفقت السعودية على الدفاع – خلال العقد الأخير – ما يقرب من أربعة أضعاف ما أنفقته إيران (Cordesman & Mohamed 2014: Pxx).

اعتمدت السياسة السعودية منذ تأسيس الدولة رسميا في عام 1932م على مبدأ التحالف مع القوى العظمى ابتداء ببريطانيا وثم أمريكا بعد انحسار النفوذ البريطاني. وعمدت القوى الأجنبية إلى تدعيم موقع السعودية كطرف أساسي في توازن الخليج العربي (القباع 1989: ص122). وعمدت السعودية إلى مبدأ التحالف من أجل توفير مظلة حماية، ومارست أدواراً مهمة في المنطقة في إطار تنسيقي مع حليفها استراتيجي. وقد شاركت في حرب الخليج الثانية عام 1990م ضد العراق، بسبب مخاوفها من الاجتياح العراقي للأراضي السعودية (Litsas, 2019: P72).

دائماً ما تشعر السعودية بالقلق إزاء عدم اليقين في أوضاع المنطقة، وترى السعودية أن الولايات المتحدة فشلت في التوصل إلى سياسة مركزة، وأن ترددها المستمر قد أعطى مجالاً لإيران وأذرعها لتحقيق مكاسب متزايدة، ومن ذلك دعمها للجماعات المتطرفة في المنطقة، وهو ما يشكل خطراً على دول الخليج. وتحاول السعودية موازنة موقعها أمام طموحات إيران في الهيمنة على الإقليم (Katzman, 2012: P16).

وتنتهج السعودية سياسة دفاعية حمائية، تهدف لدرء الخطر، وليس بغرض ممارسة دور ونفوذ زائد عن الحاجة. فمنذ حرب الخليج الثانية، وظهور بوادر الاضطراب في 2001، استغنت عن الكثير من الحلفاء، ولم تعد تهتم بالدائرة البعيدة، بل القريبة شديدة الصلة بها. ويمكن وصف سياستها بأنها سياسة ردود أفعال، أكثر منها مبنية على استراتيجية واضحة (الجحيشي 2015: ص135).

و- الإمارات العربية المتحدة:

دولة الإمارات العربية المتحدة القوة العسكرية الأكثر فعالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في تطويرها العسكري وشؤونها الأمنية في الخليج. كما أنها واحدة من دول الخليج القليلة التي تعلن صراحة طبيعة علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة (Cordesman & Mohamed 2014: Pxxvi).

تحاول الأمارات المتحدة تدعيم مركزها عالميا وليس إقليمياً فقط، فهي الدولة العربية الوحيدة التي شاركت في خمسة تحالف دولية، في كل من: أفغانستان وليبيا والصومال والبوسنة وكوسوفو وحرب الخليج عام 1990. كما نشرت قوات خاصة برية في أفغانستان، وطائرات حربية مقاتلة في ليبيا تحت قيادة حلف شمال الأطلسي لحماية الشعب الليبي، ودعم المجلس الوطني الانتقالي هناك. كما تساهم في جهود مكافحة الإرهاب والجامعات المتطرفة مثل القاعدة وداعش، وتشارك بفاعلية في تسهيل الانتقال السلمي في اليمن والتحالف العربي لمنع سيطرة المتطرفين على الحكم في اليمن.

لقد انقسمت الإمارات في الماضي في التعامل مع إيران، فتفضل دبي الشراكة التجارية مع إيران، بينما تنظر أبو ظبي والشارقة إلى تهديدات إيران واحتلالها الجزر الثلاث التي استولى عليها الشاه خلال الانسحاب البريطاني من الخليج. وفي الوقت الحاضر، يمكن القول إن الإمارات موحدة أكثر أمام إيران، كما أن هناك بعض التوتر مع المملكة العربية السعودية حول الجهود السعودية لقيادة مجلس التعاون الخليجي، وبعض التحفظات حول إعادة فتح القضايا الحدودية السابقة (Cordesman & Mohamed 2014: Pxx) .

وتنظر دولة الإمارات العربية المتحدة بعين الريبة والقلق إزاء تطوير إيران البرنامج النووي، وتأثير ذلك على السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وهي تدعم قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تحظر شحن المواد والتقنيات الحساسة إلى إيران.

و – العراق:

العراق بلد متوسط الحجم، لديه ميزة للعمق الاستراتيجي، لكن ذلك يتضاءل أمام شكل وموقع الأراضي العراقية، وأيضاً الطبيعة الصعبة لأرض كردستان والجبال في الشمال، ومنطقة مستنقعات الفاو في الجنوب. كما يواجه العراق الكثير من المشاكل الداخلية مثل الطائفية والإرهاب، ما يجعل سيطرة الدولة العراقية غير مكتملة ويعرقل مشاريع التنمية. يقع العراق في الحافة العربية مواجهاً للشعوب والقوميات غير العربية في إيران وتركيا، وكلاهما دولتان قويتان من حيث السكان والثقافة والقوة العسكرية. العراق يكاد يكون دولة داخلية، لأن له خطاً ساحلياً محدوداً على الخليج، بعد ترسيم الحدود مع الكويت عبر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (رقم 687) (Ahmadi, 2014: P197).

تسبب احتلال العراق 2003م، في فقدان التوازن الإقليمي نتيجة فقدان العراق كدولة كبري في المنطقة، ما أدي إلى نشر حالة من عدم الاستقرار. كما أن ما يشهده العراق اليوم يلقي صداه في

توازن القوى في المنطقة. وأدت الحرب إلى انهيار القوة العسكرية العراقية، وظهور الميليشيات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، وانتشار الجماعات الإرهابية، وهو ما يعنى أن ميزان القوى في الخليج سيستمر بدون العراق لسنوات قادمة، حتى يتمكن العراق من إعادة بناء قوته اقتصادياً وعسكرياً. ورغم صفقات الأسلحة التي اشتراها من الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتم إعادة بناء قوة الدولة بعد بسبب تفكك مؤسسات نظامها الحاكم.

سمح انهيار النظام العراقي بتدفق النفوذ الإيراني داخله. ووجدت دول الخليج نفسها وجه لوجه أمام النفوذ الإيراني. وأخذ النفوذ الإيراني يتنامى ببطء ومستتراً بعيد عن الأعين إلى أن تمكن من مكامن السلطة هناك (Ahmadi, 2014: P199).

لقد أصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات بين إيران والولايات المتحدة، فبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، وتفاقم التوتر بين إيران والولايات المتحدة، أصبحت العراق موطنها لتصفية الحسابات وتبادل الضربات بين إيران وأمريكا، ومن ذلك ما حدث في بداية 2020م، حين قامت القوات الأمريكية باغتيال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في مطار بغداد العراقي، ودت المليشيات العراقية الموالية لإيران بقصف المنطقة الخضراء ومقر السفارة الأمريكية في بغداد (Hunter, 2020: P471).

ويمكن القول إن الهدف من إنشاء مجلس التعاون الخليجي كان بناء قوة دفاعية توازن قوة إيران في المنطقة، وتقف أمام تهديدات طهران لدول الخليج، وزاد أهمية المجلس بعد انهيار قوة العراق وخروجه من معادلة القوة في المنطقة. وينشغل مجلس التعاون بكيفية استيعاب القوة المتنامية لإيران وتحجيم أطماعها في التوسع على حساب جيرانها، في الوقت الذي زاد فيه نفوذ إيران في المنطقة وتمددت في العراق. ومن خلال شراء الأسلحة، تحاول دول المجلس موازنة قواتها، فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تعمل على تطوير قدرات قواتها الجوية، وتحسين قدراتها في العمليات الخاصة ومكافحة التمرد. بينما تركز معظم دول المجلس على شراء الصواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى، ونظم الاستطلاع اللازمة لضمان فعالية قوات الدفاع الجوي (Ahmadi, 2014: P202).

لقد ارتفع خطر الصراعات الطائفية في المنطقة، والتصدي لها لن يكون بالمهمة الهينة، كما أن الانتفاضات العربية 2011م، التي اجتاحت المنطقة مثلت عبئ آخر على دول الخليج، وأثارت مزيداً من مشاعر الطائفية في المنطقة، جنباً إلى جنب مع الأعباء الأخرى التي تعاني منها الشعوب (Postel &

(Hashemi 2018: P63). ونظرًا لافتقار الدول العربية إلى الخبرة الحربية، واتساع مساحة إيران الأرضية بالنسبة لفكرة غزو منظم، بالإضافي للبرنامج النووي الإيراني واستخدامه العسكري، الذي يوفر لطهران أمانًا نسبيًا من الناحية الاستراتيجية، ومع إدراك الطرفين –إيران ودول الخليج العربية– أن الغزوات المنظمة أمر مستحيل، يركز كلا طرفي الصراع على تحديث أنظمته الصواريخ والدفاعية، مع قدرة طهران حالياً على تسجيل نجاحات أكبر (Schwenoha 2020: p366).

3– موقع إيران في تطور ميزان القوة

إن الموقع الإيراني المميز، وهويتها الثقافية والعرقية، مع وجود أعداد كبيرة من الشيعة العرب في دول الخليج العربي، يلعب دوراً في تمكين إيران من بسط نفوذها في المنطقة، وهي ثاني أكبر دولة في الخليج من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية. وعدد سكان إيران يتجاوز عدد سكان دول الخليج العربي مجتمعة بما في ذلك العراق.

لقد دعمت الولايات المتحدة دور إيران كدولة تابعة لها تحمي مصالحها في الخليج خلال فترة الشاه، وخاصة بعد انهيار الملكية في العراق وتولي البعثيين حكم في بغداد. لقد تطور وضع إيران في ميزان القوي في الخليج مع تطور الأحداث، وكانت دوماً رقماً يصعب تجاهله في معادلة القوة في المنطقة، وذلك على النحور التالي: –

أ– أمريكا تنصب الشاه شرطياً الخليج:

رأت أدارة الرئيس الأمريكي "نيكسون" أن انسحاب البريطاني من الخليج سيتسبب في فراغ أمني، لذا فقد سارعت أمريكا بتزويد شاه إيران بالسلاح، وتكليفه بحماية أمن الخليج ومصالح الدول الغربية في المنطقة. خلال تلك الفترة كان توازن القوى في الخليج يميل إلى هيمنة إيران على الأمور، خاصة مع ضعف السعودي وعدم قدرتها على قيادة المنطقة منفردة. ومن ذلك نجد أن الشاه قد ساند القوات العُمانية في حربها ضد ثورة ظفار. (حشوف 2017: ص124).

كما عمل الشاه على كسب ثقة أمريكا عن طريق التقارب مع إسرائيل، حيث اتفقا في مصالح مشتركة، منها مواجهة تمدد الشيوعية والقومية في الوطن العربي، وأن إسرائيل تمتص القدرات العربية وتضعفها. لذا تعددت الزيارات المتبادلة بين بين رؤساء الوزراء الإيراني والإسرائيلي، ومنها زيارة "بن جوريون" السرية عام 1956 لطهران، بهدف الحصول على تمويل إيراني لخط أنابيب يصل بين ميناء

إيلات على خليج العقبة وينتهي إلى البحر المتوسط، لنقل النفط الإيراني إلى إسرائيل. كما كان هناك التعاون المشترك بين الجيش الإسرائيلي وجهاز "السفاك" الإيراني (Parsi 2007: p21).

ب- أثر ثورة الخميني على تغير التوازن في الخليج:

أدت الصراعات الداخلية الحادة بين نظام الشاه وجماعات المعارضة الدينية الشيعية إلى تردي الأوضاع الداخلية، وهو ما أثر على قدرات إيران الخارجية. ومع زيادة الضغط على النظام الإيراني، تمكن آية الله الخميني من الإطاحة بالشاه محمد بهلوي في يناير 1979م.

وعندما تغير النظام الحاكم في إيران، تغيرت معه مواقف الجمهورية الإيرانية من القوى الغربية وخاصة أمريكا التي تصادم معها، وهو ما خلق إشكالية في التوازن الاستراتيجي في الخليج، حيث تلاعب النظام الجديد بورقة التقارب والتباعد من القوي العالمية –أمريكا والاتحاد السوفيتي– من أجل الحصول على مكاسب تمكنه من الهيمنة على منطقة الخليج والجوار الإيراني، وهو الأمر الذي تسبب في رفع حالة التوتر بين دول الخليج. ورغم أن دول الخليج لم تنحاز إلى أي من طرفي الصراع الداخلي في إيران طوال فترة الثورة، إلا أن الخميني أظهر العداء لجميع نظم الحكم في الخليج، وهددها بتصدير الثورة وإقامة نظم تدين له بالولاء، كما تصادم النظام الإيراني منذ اليوم الأول مع القوى العالمية، كما حدث في أزمة الهجوم على السفارة الأمريكية في طهران، واحتجاز الرهائن في نوفمبر 1979م (رجب 1997: ص77).

مع قيام نظام الخميني، زاد التوتر في العلاقات بين العراق وإيران، واندلعت الحرب على منطقة شط العرب، ما أدي إلى انفراط عقد الأمن الخليجي. وكانت الحرب العراقية الإيرانية أحد صور صراع الهيمنة بين القوتين الإقليميتين، لم تقتصر على طرفي الحرب، بل امتدت آثارها لتربك الخليج كله. وأصبحت مخاوف دول خليجية حقيقية والخطر ماثل أمامهم، وخاصة مع إعلان الخميني مبدأ تصدير الثورة، وأظهر أطماعه في الخليج العربي التي اعتبرها منطقة نفوذ إيراني، مدعيا أن البحرين جزء من إيران، ورفض تسليم الجزر الإماراتية الثلاث إلى دولة الإمارات، ودعم النظام الإيراني للطائفية الشيعة وتشجيعها على أعمال الشغب وإثارة الاضطرابات في الدول العربي (حشوف 2017: ص125).

لقد خسرت إيران من انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد كان القوى العظمى تحافظ عليها لأهمية موقعها كحاجز صد أمام التوسع الروسي في الخليج العربي والمحيط الهندين، لذلك كانت القوي الغربية

تدعم إيران، وقد تسترضيها في بعض المواقف للمحافظة عليها خوفا من تحولها إلى الاتحاد السوفييتي (Hunter, 2020: P468).

ج- تطور مركز إيران بعد حرب الخليج الثانية 1991م:

أظهر غزو العراق للكويت أن كلاً من طهران وبغداد يمثلان تهديداً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن استقرار المنطقة (Ahmadi, 2014: P200)، وأدركت الدول الخليجية أنها خسرت بسقوط نظام الشاه عنصراً مهماً من عناصر استقرارها، وأحد أركان التوازن الإقليمي، وتضاعفت خسائرها بمجيء نظام ولاية الفقيه الذي شكل تهديدا مباشراً لأنظمة الخليج (عبد الله 1998: ص 29).

ورغم تآكل جزءا كبيرا من القوات العسكرية الإيرانية خلال حربها مع عراق، ولكنها بذلت جهوداً لإعادة بناء قواتها، ونشطت في تطوير الصناعة العسكرية. ومع بداية التسعينات، بدا أن التوازن الاستراتيجي في الخليج يتأرجح، مع تنامي القدرات العسكرية الإيرانية، ومخاوف جيرانها العرب من نواياها المستقبلية تجاه المنطقة. وكان العراق يمثل ثقل موازن أمام أطماع إيران جنباً إلى جنب مع السعودية. ولكن بعد انهيار قوة العراق، حاولت المملكة العربية السعودية زيادة قوتها، ما مكنها من مجابهة إيران بدلاً من العراق (Schwenoha 2020: p368).

تكمن المشكلة الأساسية في توجهات نظام الخميني أنه يهدف لتحقيق قوة الدولة الإيرانية على حساب مصالح جيرانها العرب، وأن ذلك لا يتحقق له من دون تصدير الثورة لدول الخليج، عن طريق إثارة المشاعر الطائفية للأقليات الشيعية بهدف زعزعة استقرار هذه الدول، ليصل في النهاية إلى قلب نظم الحكم في الدول الخليجية وإقامة أنظمة موالية وتابعة له (Hunter, 2020: P467).

كما هددت إيران جيرانها علناً، واستعرضت ترسانتها من الصواريخ الهجومية الضخمة، والتي طورتها بدعم من دول مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية، مثل صواريخ (شهاب 5)، و(شهاب 6)، التي يمكنها الوصول إلى أي نقطة في شبه الجزيرة العربية، وهو ما يعد تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية والاستراتيجية الخليجية (Ahmadi, 2014: P195).

لقد كسبت إيران من جراء حرب الخليج الثانية قوة مضاعفة زادت من وضعها في توازن القوي في المنطقة، سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية أو التنظيمية، ورسخت أقدامها في عدد من العواصم العربي، وهددت دول الخليج تهديداً مباشراً.

د- تنامي قوة إيران بعد انهيار العراق:

في أكثر من موقف، يعلن الإيرانيون أن إيران الشيعية ووكلائها يسيطرون على أربع عواصم عربية هي: بيروت من خلال حزب الله الشيعي، ودمشق من خلال نظام بشار الأسد العلوي، وبغداد من خلال الحكومة الشيعة والمليشيات المسلحة، وصنعاء من خلال جماعة الحوثي الموالية لإيران (Guzansky, 2015: P65). لقد ساعدت تطورات الخليج منذ ثمانينيات القرن الماضي، ليس فقط على أن تظل إيران لاعباً رئيسياً داخل الإقليم، بل لقد سمحت لها أيضاً بامتلاك مزيد من أدوات القوة، المادية وغير المادية، وهو ما أدي لنتائج وخيمة على استقرار الخليج وأمن باقي دول الإقليم، وخاصة مع السلوك شديد العدوانية من نظام طهران (Hunter, 2020: P469). فنظام الخميني يري أن التدخل الأمني في شؤون دول الخليد، والدعم اللوجستي الذي تقدمة طهران للمليشيات والجماعات المسلحة المناوئة لنظم الحاكمة فيه، هو جزء من استراتيجيتها للدفاع عن أمنها القومي، وأن سعيها لتطوير برنامجها النووي ومراكمة قوتها العسكرية هي محاولة منها لفرض حالة من توازن القوى في منطقة الخليج العربي، تحقق لها استقرارها أمنها، في ظل الأطماع والوجود العسكري الغربي المكثف في المنطقة (الأخضري 2019: ص144).

تطور آخر حدث في توازن القوى بعد حرب العراق سنة 2003م، حيث سيطرت الولايات المتحدة على العراق، وخرجت بغداد من مثلث التوازن، ومال ميزان القوة لصالح إيران بشكل كبير، والتي عززت نفوذها ليس لاقتناص مكانة العراق في التوازن، بل اقتناص العراق نفسه من خلال العلم على وصول حكومات عراقية تدين بالولاء لها.

يذكر "انتوني كوردزمان" أنه في عام 2006 وحده، وظفت إيران حوالي 15 ألف عميل استخباراتي لجمع المعلومات حول الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، وشملت المعلومات مراقبة المسئولين الدينيين والسياسيين والمنشآت الحيوية في تلك الدول. كما أنها تراقب المياه الإقليمية والدولية في الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر من خلال أسطول بحري متعدد التشكيلة، وتعتمد بشكل كبير على الزوارق الخفيفة متعددة المهام، والتي تهدد باستخدامها لإعاقة حركة النفط والمنشآت البحرية) كوردزمان 2008: ص69).

وعلى جانب آخر، وأمام رفع سقف المناوشات بين إيران من جهة والدول العربية والقوى العالمية من جهة أخري، فقد اعتبرت إيران أن امتلاكها للسلاح النووي هو أداة مهمة للردع أمام أي

خطر محتمل (الأخضري 2019: ص146). فإيران التي تبحث عن دور الدولة المهيمنة إقليمياً، دائما ما تصطدم بمصالح أمريكا والغرب، قبل أن تصطدم بالمصالح الحيوية لدول الخليج العربية (الجحيشي 2015: ص127).

سبباً آخر للتحولات في المنطقة التي دعمت موقع إيران في ميزان القوة، كان اندلاع اضطرابات الربيع العربي في 2011، وما نتج زاد من حجم الفراغ لقوى تقليدية في المنطقة، وقد ترافق ذلك مع تراجع اعتماد أمريكا على نفط المنطقة بعد استخدام النفط الصخري، ما أدي إلى تغير استراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة، كل ذلك ساهم في ظهور التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا " داعش"، والذي فتح باباً جديداً لعدم الاستقرار عانت منه الدول العربية، وزاد من أعبائها في تحمل تكلفة حفظ الأمن والاستقرار.

كل ذلك ترافق مع سماح إدارة أوباما لإيران بلعب دور أكبر في المنطقة خاصة في العراق وسوريا، واختتم كل ذلك بتوقيع الاتفاق النووي 5+1 في 2015م، والذي أزال كثير من العقوبات والقيود المفروضة على إيران، ما سمح لها بزيادة التمدد في المنطقة، فتدخلت في اليمن وعظمن نفوذها في لبنان والعراق للرجة القصوى. وأصبحت إيران المصدر الأول لتهديد أمن المنقطة، وللدول العربية، نتيجة نمو قوتها في الحرب غير المتكافئة، واستخدمت حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، وجيش المهدي في العراق، وجماعة الحوثي في اليمن، من أجل نشر الاضطرابات السياسية التي تربك المنطقة.

وإجمالاً: تتشكل طبيعة الأوضاع في الخليج من عدم التوازن في القوى، وتداخل الأدوار بين القوى الإقليمية والأجنبية، والتي تكون في بعض الأحيان متناقضة، وهو ما يزيد من التهديدات الأمني، ولذلك تغيب إمكانية وضع نقطة توازن في علاقات القوى داخل الخليج. كما تشكل أهداف إيران التوسعية خطراً على التوازن في المنطقة، وغم أن ميزان القوة لا يميل إليها بالقدر الكافي، إلا أنها تسعى لأن تصبح قوة مهيمنة على المنطقة دون غير من القوي الأخرى.

لقد دفع اختلال توازن القوى دول المنطقة إلى تبني سياسات أمنية بالمفهوم الواقعي الصارم. وعملت الأهمية الاقتصادية العالمية للمنطقة على جعل الخليج أكثر قابلية للاختراق الأمني واستجابة للتوترات. ونتيجة للحرب المتتالية اختل ميزان القوى واضطرب الاستقرار، حيث سعت إيران إلى الاستثمار في ضعف العراق باستخدام الطائفية ودعم بعض الأطراف الموالية لها في العراق. تعمل

إيران على بناء قوتها العسكرية للاستفادة من دروس الحرب مع العراق وأزمات الخليج، فضلاً عن الاتجاه نحو التصنيع العسكري محلياً من أجل الحفاظ على توازن القوى العسكرية لصالحها. وعلى وجه الخصوص، تسعى إيران إلى امتلاك أنواع مختلفة من الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل. ويتم ذلك بهدف خلق علاقات غير متكافئة بين الطرفين، لجعل إيران قوة مهيمنة في المنطقة. من ناحية أخرى، إيران دولة ذات أيديولوجية قائمة على العقيدة الشيعية، والتي ستبقى مصدر قلق للمنطقة.

ومن غير المرجح أن يحدث أي تغيير في ميزان القوى دون تدخل من قوة خارج الإقليم، ذلك لأن دول مجلس التعاون الخليجي لا تمتلك القدرة على اتخاذ إجراء صارمة ضد إيران دون موافقة القوى العظمى، فضلا عن رغبتها هي في مواجهة مباشرة غير محمودة العواقب.

وقد كان اختلال توازن القوى هذا مبرراً لاستمرار الوجود الأمريكي في المنطقة، لفرض توازن يحمى مصالحها، ولكن القضية التي يثيرها هذا الوضع هي عدم وجود ضمانات لدول الخليج بأن الولايات المتحدة ستستمر في لعب هذا الدور، فضلاً عن الضغط الإيراني من أجل توظيف هذا الوضع لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة أيضًا. والوضع الحالي لميزان القوي ينطوي على مخاطر كبيرة على أمن المنطقة. وهو يثير تساؤلاً كبيراً حول قدرة دول الخليج مجتمعة على صياغة مفهوم جدي للأمن الإقليمي يحفظ للجميع حقوقه ويحقق للمنطقة استقرارها، ويرفع يد القوى العالمية عن التدخل في المنطقة، وما يصاحب ذلك من ارتباك في الأوضاع الاجتماعي والسياسي.

وجدير بالذكر، أنه في 2021 بدأت المملكة العربية السعودية وإيران في فتح خطوط اتصال بوساطة عراقية، في محاولة للحد من التوترات بين الدولتين، ومحاولة تقريب وجهات النظر. وقد صرح ولي عهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أن إيران دولة مجاورة، وكل ما نطمح إليه هو علاقة جيدة مع طهران. وأعرب "بن سلمان" عن أمله في أن تتغلب المملكة على الخلافات مع جارتها، وتبني علاقة جيدة وإيجابية مع إيران تعود بالنفع على الجميع.

خلال العقود الماضية، لعب التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران دورا مركزيا في صراعات المنطقة، بل امتد إلى اليمن وسوريا والعراق ولبنان. وبعد العداء العلني الناجم عن تشرذم المشاريع السياسية بعد عام 2011، يعكس التقارب السعودي الإيراني تغيير البيئة الإقليمية نتيجة ضغوط الاقتصادية، فضلاً عن تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة (Mabon 2021: 67).

وبالعودة إلى أفكار "بوزان" حول الأمن الإقليمي، يمكن تفسير سياسات توازن القوة بين بين دول الخليج والتي هي سياسات صراعات أمنية بالمقام الأول، ويمكن العمل على تحويلها إلى التقارب الدائم عن طريق تفكيك فكرة التنافس الأمن، وتدعيم نظرة تشابك المصالح، والتي تؤكد أنه رغم تعدد ملفات الصراع بين دول الخليج وإيران، لا يجب حصر الخلاف في الصراع الأمني، بل يجب الاتجاه نحو إيجاد حلول غير صراعية، وهي مسألة ليست مستعصية على الحل، ولكن تتطلب خطوة أساسية تكمن حول خلق الثقة المتبادلة، والحد من التوترات وخفض سباقات التسلح بين دول الخليج، ويساعد على ذلك تحويل تصورات اللاعبين حول التهديد المتبادل بين الدول العربية وإيران لتحقيق إطار أمني شامل في المنطقة.

الخاتمة

تكمن أهمية العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة في أن مستقبل الاستقرار في منطقة الخليج لا يتطلب الانتقال من الصراع إلى التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من العراق وإيران فقط، بل يتطلب أيضا التحول من التعاون إلى التكامل. أما فيما يتعلق بأسباب اختلال توازن القوى في الخليج، فقد زادت جميع دول المنطقة من استثماراتها في العمليات الأمنية والعسكرية، وهذا جعل من الصعب تقييم التوازن العسكري، والتفكير في مسارات للاستقرار في المنطقة. وهذا يتفق مع المقولات الكلاسيكية لفكرة التوازن المتمثلة في القوة العسكرية.

فعلى سبيل المثال، تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي موارد عسكرية ضخمة، وتنفق مبالغ ضخمة لشراء الأسلحة، لكن في الوقت نفسه، تصطدم عناصر القوة هذه بالعقبات في العالم الحقيقي، ما يدفعها إلى بذل جهد لتحسين فعاليتها وقدرتها من خلال العمل مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في محاولة لاحتواء إيران. وقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تعديل خطط القوات الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار زوال العراق كتهديد إقليمي والحاجة إلى احتواء إيران، ومع ذلك، من الضروري لدول مجلس التعاون الخليجي التغلب على إرث انعدام الثقة القديم والتوتر الداخلي بين كل دولة.

وهكذا، تهيمن الولايات المتحدة على التوازن العسكري في الخليج، مع ملاحظة أن قدرة الولايات المتحدة نفسها على الأرض محدودة عندما يتعلق الأمر بالحرب غير المتكافئة، بالإضافة إلى ذلك، تلعب واشنطن دوراً محورياً في التوازن العسكري في الخليج، من خلال قواعدها العسكرية.

من ناحية أخرى، لا يزال العراق في مرحلة بعيدة عن عب دور إقليمي، فهو غارق في قضايا داخلية أهمها مكافحة الإرهاب والتخلص من نفوذ القوى الخارجية.

ومع ذلك، يعود عدم الاستقرار في المنطقة إلى التقلبات الشديدة في الأوضاع، من حيث طبيعة التفاعل بين الشق العربي والشق الإيراني من الخليج. بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الدولية التي تلق بظلالها على الخليج، كما كان في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وأحداث 11 سبتمبر، والربيع العربي. وإذا نظرنا إلى طبيعة المعطيات السياسية والاقتصادية في المنطقة نجد أنها تدعم حالة التوتر المستمرة بين دول المنطقة. لقد زادت المنازعات والأزمات والحروب التي نشبت بين دول الإقليم من حالة التوتر وانعدام الاستقرار، وهو ما سمح للقوى الإقليمية والدولية بأن تتدخل في المنطقة، فضلاً عن سعيها لتحقيق مصالح وأهدافها عن طريق النفاذ إلى مواقع التأثير في مجريات الأحداث والتفاعلات.

تظهر المناقشة أعلاه أن الخليج العربي كان ضمن دائرة صراع القوي الكبرى منذ وقت طويل، حتى قبل إكشاف النفط، أثار موقعه رغبة القوي العظمي للسيطرة عليه، وبالتالي بات الخليج العربي مسرحاً للمواجهة بين القوى العظمى. هذه المعطيات والإقليمية والدولية أثرت على منطقة الخليج، وجعلت السمة الأساسية هي التوتر الدائم نتيجته تداخل المصالح الإقليمية والدولية، وربما تناقضها في كثير من المواقف، وأصبح الخليج حلبة للصراع والتنافس والصدام بين الدول.

وبجانب الصراع الدولي والإقليمي، يحتوي الخليج على عوامل داخلية مثيرة لعدم الاستقرار، من مشاكل وقضايا بين دوله، أو لحماية أمنها ومصالح المباشرة، وهو ما أدي إلى تزايد التهديدات الأمنية وزاد من حالة عدم الاستقرار. ومن غير المرجح أن يحدث أي تغيير في ميزان القوى في وقت قريب، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تمتلك القدرة على اتخاذ أي إجراء هجومي ضد إيران دون معاونة القوى العالمية، وهو أمر مستبعد، خاصة أنه من المتوقع أن تستمر القوى العالمية في المستقبل في استخدام منطقة الخليج كساحة للتنافس فيما بينها لخدمة مصالحها، فمن المرجح أن تطور هذه القوى علاقاتها مع الفاعلين الإقليمية مبنية على الشراكات أكثر من علاقات الماضي القائمة على الوكيل الرئيسي (Harrison 2021).

وقد أظهرت هذه الورقة أنه على الرغم من محاولاتها، فإن عدم قدرة إيران على تحسين العلاقات مع جيرانها في مجلس التعاون الخليجي مرتبط بنمط من عدم الثقة التاريخية والعداء المعاصر

المتشابك مع التوزيع المتغير للقوة الإقليمية. وعلى الرغم من أن عددا قليلاً من دول الخليج قد تبنت نهجاً أكثر هدوءً تجاه إيران، إلا أن السياسة السائدة والتي تقودها المملكة العربية السعودية كانت قائمة على الرؤية التقليدية للأمن الإقليمي. إلا أن هناك شاهد جديدة قد تشجعت على القول بوجود تحول في تصورات النخب في الجانبين نحو سياسة جديدة في المنطقة تتقارب فيها المصالح بين إيران والدول العربية وخاصة السعودية نحو إيجاد تفاهم حول صيغة مشتركة لأمن واستقرا الخليج.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو خزام، إبراهيم (1999). الحروب وتوازن القوى. الأهلية للنشر والتوزيع. الأردن.
2. إدريس، محمد السعيد (2001). تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة.
3. آل رشيد، حمد بن محمد (2012). السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج. كلية العلوم السياسية والإعلام. (رسالة دكتوراة).
4. الأخضري، إيمان (2019). العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة. جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. رسالة دكتوراة.
5. الجحيشي، فراس محمد أحمد (2015). التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة. الأكاديميون للنشر والتوزيع. الأردن.
6. الحربي، سليمان عبد الله (2008). "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية. عدد19.
7. الحربي، سليمان عبد الله. (سبتمبر 2011). النظام الدولي الإقليمي. الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعي. جامعة الكويت. مجلس النشر العلمي. حولية 32. رسالة 338.
8. السامرائي، خليل إبراهيم (2002). التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية. مجلة دراسات إستراتيجية. جامعة بغداد. كلية العلوم السياسية. عدد 26.
9. القباع، عبد الله سعود (1989). الإستراتيجية الدولية وإستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية. الرياض.

10. أيوب، مدحت، (2003). الأمن القومي العربي. مصر. مركز البحوث العربية.
11. بالة، صباح (2020-11-12). مركب الأمن الإقليمي – Regional Security Complex، الموسوعة السياسيّة، تاريخ آخر دخول: 2023-09-09 20:37، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/ مركب الأمن الإقليمي.
12. حشوف، ياسين (2017). إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسة الإقليمية والاستراتيجية الدولية. (رسالة دكتوراة) جامعة محمد خضير بسكرة. الجزائر.
13. رجب، يحي حلمي (1997). أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية. مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر. القاهرة.
14. رؤوف، هدي (16 أغسطس 2019). الحفاظ على توازن القوى في الخليج بين إيران والدول العربية. تم الاطلاع عليه في 15 نوفمبر 2022. موقع إندبندت عربي. https://www.independentarabia.com/node/48951
15. شبهان، مايكل (2015). توازن القوى: التاريخ والنظرية. ترجمة: أحمد مصطفي& محمد السيد. المركز القومي للترجمة. القاهرة.
16. طلعت، عبد المنعم (1988). إدارة المستقبل: الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد. الهيئة العامة للكتب. القاهرة.
17. عبد الله، عبد الخالق (1998). التوترات في النظام الاقليمي الخليجي. مجلة **السياسة الدولية**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. عدد 123.
18. فائق، تلا عاصم (2003). دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الإستراتيجي في إقليم جنوب آسيا وافاقه المستقبلية. (رسالة ماجستير) جامعة النهرين. كلية العلوم السياسية.
19. قبلان، مروان (2015). موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط. المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات. قطر.
20. كوردزمان، انتوني (2008). إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟. في: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي.
21. مقلد، إسماعيل صبري (1988). الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت.

22. مورجنتاو، هانز (1965). السياسة بين الأمم – الصراع من أجل السلطان والسلام. ترجمة: خيري حمّاد. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة.

23. موريس، إلياس (19 يوليو 2018). فهم التصورات الأمنية للخليج العبي–الفارسي. دفاتر السياسة والقانون. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جماعة محمد بن أحمد وهران2. الجزائر.

24. نجم. أحمد مشعان (2008). توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي: دراسة نظرية تحليلية. political issues.عدد51. ص146.

25. هلال، علي الدين & مطر، جمال (1986). النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع الأجنبية:

1. Ahmadi, Y. A. (2014). An Assessment of Gulf States' Perceptions of US Hegemony and Security in the Persian/Arabian Gulf. Nottingham Trent University (PhD thesis) United Kingdom.
2. Barzegar, K. (2010). Balance of power in the Persian Gulf: An Iranian view. *Middle East Policy*, *17*(3), 74-87.
3. Buzan, B., & Waever, O. (2003). *Regions and powers: the structure of international security* (Vol. 91). Cambridge University Press.
4. Buzan, B., & Wæver, O. (2009). Macrosecuritisation and security constellations: reconsidering scale in securitisation theory. *Review of international studies*, *35*(2), 253-276.
5. Buzan, B., Wæver, O., & De Wilde, J. (1998). *Security: A new framework for analysis*. Lynne Rienner Publishers.
6. Claude, I. L. (1962). Power and international relations. New York: Random House.
7. Cordesman, A. H., Shelala, R., & Mohamed, O. (2014). The gulf military balance volume iii: The gulf and the Arabian Peninsula. Center for Strategic & International Studies.
8. Duerr, G.M.E., Wilt, M. (2019). Balance of Power. In: Romaniuk, S., Thapa, M., Marton, P. (eds) The Palgrave Encyclopedia of Global Security Studies. Palgrave Macmillan, Cham.
9. Falk, R. (1979). Iran and American geopolitics in the Gulf. Race & Class, 21(1), 41-55.
10. Guzansky, Y. (2015). Iran and the Arab Gulf States: Change amidst Continuity. Israel Journal of Foreign Affairs, 9(1), 63-74.

11. Han, J., & Hakimian, H. (2019). The regional security complex in the Persian Gulf: The contours of Iran's GCC policy. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 13(4), 493-508.
12. Harrison, R. (2021). THE FUTURE OF REGIONAL AND INTERNATIONAL DYNAMICS IN THE MIDDLE EAST. October 19. Accessed 01 27, 2022. https://www.mei.edu/publications/future-regional-and-international-dynamics-middle-east
13. Hunter, S. (2020). The Impact of Systemic Factors on Iran-Gulf Arab Relations. International Relations, 8(11), 461-474.
14. Katzman, K. (2012, December). Kuwait: security, reform, and US policy. LIBRARY OF CONGRESS WASHINGTON DC CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE.
15. Litsas, S. N. (2019). Russian Foreign Policy in the Middle East under Putin: Can Bears Walk in the Desert?. Conflict and Diplomacy in the Middle East.
16. Mabon, S., Nasirzadeh, S., & Alrefai, E. (2021). De-securitisation and Pragmatism in the Persian Gulf: The Future of Saudi-Iranian Relations. *The International Spectator*, 56(4), 66-83.
17. Miller, R., & Verhoeven, H. (2020). Overcoming smallness: Qatar, the United Arab Emirates and strategic realignment in the Gulf. International Politics, 57(1), 1-20.
18. Pagliarulo, D. (2016). Smart Geopolitics, Dangerous Ideas: Energy security, Ideology, and the Challenges of American Policy in the Persian Gulf. European journal of American studies, 11(11-2).
19. Parsi, T. (2007). *Treacherous alliance: the secret dealings of Israel, Iran, and the United States*. Yale University Press.
20. Postel, D., & Hashemi, N. (2018). Playing with fire: Trump, the Saudi-Iranian rivalry, and the geopolitics of sectarianization in the Middle East. IEMed Mediterranean Yearbook. P68-63.
21. Schwenoha, S. (2020). Anthony Cordesman: Iran and the Changing Military Balance in the Gulf. Net Assessment Indicators. Washington D.C.: Center for Strategic and International Studies, April 2020. SIRIUS – Zeitschrift für Strategische Analysen, 4(3), 365-366.